

مفاهيم أساسية

- الرقابة الداخلية تقيد الحصول على تأكيد معقول وليس مطلقاً بتحقيق أهداف المنشأة .
- يجب أن لا تزيد تكلفة نظام الرقابة الداخلية على المنافع المستمدة منها.
- أن إنشاء نظام للرقابة الداخلية والمحافظة عليه هو من مسؤوليات الإدارة.
- وجود نظام رقابة داخلية فعال يقلل من احتمال وقوع الاختلالات.

مسؤولية المراجع الخارجى تجاه نظام الرقابة الداخلية

ليس من مسؤولية المراجع وضع نظام للرقابة الداخلية أو المحافظة على النظام إن وجد وإنما هي من مسؤولية إدارة المنشأة ، ولكن ينبغي على المراجع دراسة وتقييم النظام ومن ثم إبلاغ الإدارة بنقاط القوة والضعف في النظام. كما ينبغي عليه أن يوصي إدارة المنشأة التي لا يوجد لديها نظام للرقابة الداخلية أن تبني نظام سليم ومتكملاً للرقابة الداخلية لمساعدتها في عملية الإشراف والمتابعة لجميع أنشطة المنشأة.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية إن وجد نقطة بداية عمل المراجع الخارجي ، حيث يقوم المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في النظام. وهذا التقييم يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المراجع عند إعداد برنامج المراجعة وتحديد الاختبارات وحجم العينات المراد فحصها. وكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً زاد اعتماد المراجع عليه والعكس صحيح. فقوة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض حجم العينة المراد فحصها وبذلك تقل تكلفة المراجعة ، في حين أن ضعف النظام سيؤدي إلى زيادة حجم العينة مما يزيد من تكلفة المراجعة.

قيود تحد من مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ٢٠

هناك قيود تحد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية مثل :

سوء فهم الموظفين للتعليمات والإجراءات ، أخطاء التقدير ، الإهمال ، عدم الانتباه ، الإرهاب ، التواطؤ ، ومن أخطر القيود قيام الإدارة العليا بارتكاب المخالفات والتحايل على النظام.

^٣ للحصول على معلومات إضافية ، آمل الرجوع إلى وليم توماس وأمرسون هنكي ، ١٤٠٩ ، "المراجعة بين النظرية والتطبيق" ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .